

مراجعة علمية لكتاب:

الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام: دراسة مقارنة
مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية^(١)

تأليف: عبد الجبار حمد عبيد السبهاني

الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة
سلسلة الاقتصاد الإسلامي (٢)، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

مراجعة: عماد رفيق خالد بركات^(٢)

مؤلف الكتاب: هو أستاذ في الاقتصاد وتخصصه الدقيق في الاقتصاد الإسلامي وله إسهامات عديدة في حقل تخصصه وأبحاث متميزة فيه، ولديه خبرة طويلة في تدريس مواضيع متقدمة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية في العديد من الجامعات العربية، ويشهد له من يعرفه بتمكنه في تخصصه وعمقه فيه وإخلاصه له^(٣).

(١) الترجمة الانجليزية لعنوان الكتاب هي:

Price System and Resource Allocation in Islam: comparative study,
An Islamic Approach for Economic Theory

(٢) أستاذ مساعد، ويعمل حالياً رئيساً لقسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

(٣) لمزيد من المعلومات عن الأستاذ المؤلف يراجع الموقع الخاص به وهو:
<http://faculty.yu.edu.jo/Sabhany>

تحليل عناصر العنوان: عنوان الكتاب الرئيسي: الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دراسة مقارنة. والعنوان الثانوي: مدخل إسلامي لدراسة النظرية الاقتصادية. ومقصود المؤلف بتخصيص الموارد هو تعيين استخداماتها الفعلية من بين الاستخدامات الممكنة لتلك الموارد؛ فمن المعلوم أن أي نظام لا بد أن يجيب على أسئلة مركزية أهمها: ماذا ننتج؟ طالما لا يستطيع أي اقتصاد أن ينتج كل ما يريد في ظل واقعة الندرة النسبية، وتسمية الناتج المرغوب كما ونوعا ورصد الموارد لتحقيقه، هي الوظيفة الأولى لأي نظام اقتصادي، وهي المحك الأول لكفاءة هذا النظام، ولأن الأمر كذلك فقد عرّف الاقتصاد بأنه علم إدارة الموارد النادرة أو أنه علم الاختيار أي الاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد، وهذه هي القضية الرئيسية التي اهتم بها الكتاب.

موضوع الكتاب: هو البحث المقارن لقضية الأسعار وتخصيص الموارد في النظم الاقتصادية المختلفة: الرأسمالية والاشتراكية والإسلام، وهو موضوع نجده مطروحا في بعض كتب الاقتصاد الإسلامي لعل أبرزها كتاب الدكتور عمر شابرا المتميز والموسوم: الإسلام والتحدي الاقتصادي^(٤)، إلا أن ما يميز كتاب الدكتور السبهاني، هو أنه تخصص في دراسة القضية واستقصائه لأبعادها، بما يؤهله أن يكون مرجعا أصيلا في دراسة النظرية الاقتصادية الإسلامية على نحو مقارن.

فرضية الكتاب وهدفه: يذكر المؤلف في بداية كتابه الفرضية الأساسية التي يناقشها والتي تقضي: "إن تخصيصا كفوًا للموارد، محققا للرفاهية الاجتماعية، يقترن حصرا بالنظام الاقتصادي الإسلامي في ظل مجمل البناء التشريعي والقيمي للإسلام". ويهدف الباحث في كتابه إلى إثبات تفوق الاقتصاد الإسلامي على غيره من النظم في مجال تخصيص الموارد.

(٤) الدكتور محمد شابرا عقد مقارنة بين الأنظمة الاقتصادية المعاصرة وقدم الطرح الإسلامي بهذا الخصوص وتحدث عن تخصيص الموارد في مواضع متفرقة من كتابه المتميز.

حجم الكتاب وتحكيمه العلمي: جاء الكتاب بواقع ٥٣٥ صفحة من القطع الوسط، وهو محكم علمياً، كما صرحت بذلك الدار التي تولت نشره^(٥)، كما أن المؤلف عالج في مقدمة كتابه ملاحظات عزاها لمحكمين علميين، وكل هذا من مميزات هذا الكتاب.

الصياغة واللغة والإخراج الفني: يتسم الكتاب بقوة اللغة وجزالة الألفاظ، وصيغ صياغة علمية ولغوية مناسبة للفئات التي يمكنها الاستفادة منه، وهناك جهد واضح بذل في إخراج فنيا وطباعياً.

فصول الكتاب ومواضيعها: يشتمل الكتاب على سبعة فصول، تضمن كل فصل منها مبحثان وزيد الفصل السابع مبحثاً ثالثاً، هذا بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة وقائمة بالمراجع باللغتين العربية والانجليزية. ويمكن تقسيم الكتاب إلى قسمين:

القسم الأول: استغرق هذا القسم ١٧٥ صفحة من الكتاب (ص ٢٥ - ص ٢٠٠) وضم الفصول: الأول والثاني والثالث، وكرسه المؤلف لدراسة معطيات النظرية الرأسمالية والماركسية في موضوع الأسعار وتخصيص الموارد، وجاء عرض الباحث في هذا القسم لتلك المعطيات على نحو معمق ومفصل ناقش الكاتب الأسس المذهبية والنظرية لكلا النظامين ثم أردف بتقديرها على ضوء التجربة العملية.

تناول في الفصل الأول المشكلة الاقتصادية، والمفاهيم المتعلقة بالأسعار والقيمة وتوصيفها في الفكر الاقتصادي الوضعي. وتناول في الفصل الثاني مسألة الأسعار وتخصيص الموارد في النظام الرأسمالي وتعرض إلى دور السوق في ذلك، وأوضح بالتحليل المنهجي فشل السوق في تحقيق الكفاءة والرفاهية.

(٥) تؤكد دار النشر في الصفحات الأولى من الكتاب أن كافة إصداراتها محكمة علمياً.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة آلية تحديد الأسعار وتخصيص الموارد في النظام الاشتراكي، وانتهى بعد البحث إلى تقرير فشل الإدارة الاقتصادية نظرياً في التعرف على الحلول المثلى، وعملياً في إنجازها وذلك لوجود خلل في الأسس الذي ترتكن إليها.

وفي المجمل فقد اهتمت تلك الفصول بتقييم أداء النظم الوضعية وانتهت إلى توكيد فشلها في تحقيق الكفاءة والرفاهية.

القسم الثاني: خصص للمعالجة الإسلامية، وقد كرس له الفصول: الرابع والخامس والسادس والسابع - ويقع هذا القسم في ٢٩٠ صفحة (ص ٢٠١ - ص ٤٩٠)، وفيه توسع الباحث في بيان الجوانب الشرعية للمحاور الرئيسية لدراسته وبرزت فيه قدرته على التأصيل الشرعي لمقولاته.

ففي الفصل الرابع بحث الكاتب المشكلة الاقتصادية من المنظور الإسلامي وأحكام التسعير في الإسلام. وخلص فيه إلى رفض التصور المذهبي الوضعي لمشكلة الندرة النسبية مع إقرار توصيف المشكلة ببعدها الفني باعتبارها شرطاً للاختيار الانساني، وخلص في مجال التسعير إلى تحديد نطاقه باعتباره عملاً تصحيحياً يضطر إليه ولي الأمر في حالات خاصة وليس هو الأصل في السوق الإسلامية.

أما الفصل الخامس فقد كرس لبحث السوق الإسلامية وضوابطها فركز في بنية السوق في ضوء المعالم الشرعية، مستظهراً شروط المعرفة التامة وحرية الإرادة للمتعاقدین التي كفلتها أحكام السوق. وهنا نجد الكاتب يميز بوضوح بين آلية السوق وهيكل السوق، ويؤكد على أن الإسلام قد تدخل بكتافة وبأحكام موضوعية وتوجيهات قيمة في هيكل السوق وبنيته لكنه أحجم عن التدخل في آلية السوق، ولم يجز ذلك إلا لضرورة يقدرها ولي الأمر العدل ولا تتدفع إلا به، وهو حكم التسعير المقرر فقهاً.

أما الفصل السادس فقد عرض الباحث فيه نظام التوزيع الإسلامي وآثاره التخصيصية مبينا قيامه على اعتبارات الكفاءة والعدالة، فقد لاحظ الباحث أن عدالة التوزيع شرط لكفاءة النظام فهي تراد لذاتها لأنها هدف من أهداف المجتمع الاقتصادية وهي تراد لأثرها في تحقيق الكفاءة. وقد ميز الباحث بين ثلاث مراحل للتوزيع: مرحلة التوزيع الابتدائي وفيه يفيد أن الأساس المنشئ لحق الاختصاص هو العمل كما ظهر من أحكام الإحياء والقطاع والحمى والإحراز. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التوزيع الوظيفي تطرق فيه إلى مكافآت عناصر الإنتاج ومشروعيتها وبين رفض الإسلام للفائدة كمكافأة لرأس المال، ويرى أن البديل المشروع هو الربح نظير تحمل المخاطرة، كما تقضي أحكام المضاربة. أما بصدد الربح فقد عرض الباحث لوجهات نظر مختلفة وخلص إلى ترجيح عدم جوازه في الأرض البيضاء.

أما المرحلة الثالثة من نظام التوزيع الإسلامي فهي: مرحلة إعادة التوزيع ممثلة بالزكاة التي تأتي تتويجا لنظام التوزيع الذي يرى الباحث أنه يقوم على أسس حقوقية مغايرة للرأسمالية والاشتراكية، فالعمل في المرحلة الأولى، والعمل والملكية المخاطرة في المرحلة الثانية، والحاجة في المرحلة الثالثة هي الأسس الحقوقية الإسلامية للتوزيع، ويلفت الباحث إلى حكمة الإسلام في ترتيبها تحقيقا للكفاءة والعدالة.

وجاء الفصل السابع لدراسة أثر نمط الاستهلاك والتسويات التخصيصية التي تلازمه في الاقتصاد الإسلامي، فنمط الاستهلاك الوظيفي الرشيد كما يقرر الباحث يستبعد تشوهات الطلب وانحرافه عن الحاجات الحقيقية. وختم الحديث في هذا الفصل عن دور الدولة في التخصيص، وهو يرى أن الدولة الإسلامية لها وظائف اقتصادية أصيلة زيادة على الوظائف السيادية، فهي تعيد التوزيع من خلال الزكاة، وهي تطبق المذهب الاقتصادي وتمنع الربا، وهي تملك شطرا من

الموارد ممثلة بموضوعات الاستخلاف العام. كما إن الدولة الإسلامية مكلفة بالضمان الاجتماعي لرعاياها، وهي مكلفة بتأمين العرض العام لللازم للرفاهية. ويرى الكاتب ان تفوق النظام الاقتصادي الإسلامي في هذه الناحية يكمن في الموقف المبدئي الذي حرص على تأصيله، وفي الشرط التمويلي المتاح للدولة المسلمة من خلال إيرادات بيت المال والملكية العامة.

وفي الجملة فقد اجتهد الكاتب في القسم الثاني من كتابه في رصد المتغيرات المستقلة التي رأى أنها تؤثر في تخصيص الموارد (العامل التابع)، وعرض المسألة كعلاقة دالية محددة، وهو أمر يتوافق مع المنطق النظري التحليلي في بحث موضوعات الاقتصاد جملة وموضوعات الإسلامي تحديداً.

خطاب الباحث وأسلوبه ومستوى التحليل

الدراسة عبارة عن مناظرة مطولة ومتقدة بين أنظمة مختلفة في أطرها ومرجعيتها وفلسفتها، وهو خطاب يلمس القارئ فيه منهج علمياً ملتزماً وعاطفة صادقة تدل على أن الباحث شديد الإيمان في الموضوع الذي يكتب فيه، فقد عرض النظريات الاقتصادية الوضعية عرضاً مستقلاً في فصول خاصة ثم قارن وقابل وفاضل ليخلص إلى تفوق النظرية الاقتصادية الإسلامية. أما بخصوص أسلوب التحليل فهناك مجموعة من الملاحظات التي يمكن إيرادها فيما يأتي:

أولاً: اعتمد الباحث في تحليله للنظامين الرأسمالي والاشتراكي الأسلوب المتبع في كتب النظرية الاقتصادية، وفق مستوى متقدم من التحليل الفني مستفيداً من الأدوات التحليلية النظرية.

ثانياً: اعتمد الباحث في تحليله الاقتصادي الإسلامي على الأسس المستمدة من مصادر الشريعة الرئيسية. ف جاء التحليل هنا معيارياً قاعدياً بينما كان في الأولى موضوعياً واقعياً، وذلك لإيمانه بأن النظرية الاقتصادية الإسلامية تهتم بما ينبغي أن يكون عليه الحال لا بما هو كائن.

ثالثاً: هناك اختلاف في أسلوب التحليل المتبع في الكتاب، فاستخدم أسلوب التحليل البياني والرياضي في الجزء المتعلق بالأنظمة غير الإسلامية، ثم اتبع أسلوباً تحليلياً مغايراً في عرضه للنظرية الإسلامية جاء مقترباً من أسلوب التحليل الفقهي. وبالرغم من هذا الاختلاف في أسلوب التحليل في ثنايا الكتاب إلا أنه قدم محاولة متقدمة وجادة في دعم مستوى التحليل لقضايا الاقتصاد الإسلامي.

مراجع الكتاب: تضم قائمة المراجع الكثير من الكتب العربية بلغ عددها ١٤٧ مرجعاً موزعة بين المراجع النقلية ومتعلقاتها، والكتب والأبحاث العربية الحديثة. كما أنها تضمنت عدداً جيداً من المراجع الانجليزية بلغ مجموعها ٤٩ مرجعاً، فكانت قائمة زاخرة بأهم المراجع سواء الشرعية أو الاقتصادية بشقيها الإسلامي والوطني.

المستفيدون من الكتاب: الكتاب دراسة نظرية فيها قدر من التجريد تستلزمه النظرية سيما في مباحث الرفاهية ولذلك فهو دراسة متخصصة يستفيد منه بالدرجة الأساس الباحثون وطلبة الدراسات العليا، أما بالنسبة لطلبة المرحلة الجامعية الأولى فقد يكون الكتاب متقدماً بالنسبة لمرحلتهم.

النتائج التي توصل إليها الكتاب

خلص الباحث إلى أن تخصيص الموارد دالة لنظام السعر في اقتصاد السوق، ودالة للإدارة المباشرة لسلطات التخطيط في اقتصاد اشتراكي؛ وفي كلا الحالتين لم نفلح في تحقيق تخصيص كفؤ للموارد، فاقتصاد السوق رغم كل تحليلاته النظرية والفنية المتعلقة الكفاءة والامتثالية قد ابتعد عن حاجات المجتمع الحقيقية وافرز انحرافاً في تخصيص الموارد وانتشاراً للأمراض الاجتماعية والاقتصادية، وكذا الحال بالنسبة للنظام الاشتراكي الذي رهن تخصيص الموارد لأجهزة التخطيط واغفل الحوافز الفردية وأطاح بشروط الكفاءة وعجز عن إحراز العدالة التي ظن يوماً أنه جاء لتحقيقها.

وبالتالي فلا كفاءة في تخصيص الموارد إلا في اقتصاد إسلامي يعتبر تخصيص الموارد، متغيراً تابعاً يفسر بجملة عوامل مستقلة هي نظام السعر المنضبط بآلية السوق الإسلامية، ونظام التوزيع الإسلامي بمراحله وأساسه الحقوقية المميزة، والذي يعيد هيكله الطلب الفعال بما يتناسب مع الحاجات الحقيقية للمجتمع المسلم. ونمط الاستهلاك الوظيفي المرشد مذهبياً، وأخيراً بقوامة الدولة على النشاط الاقتصادي وريادتها فيه كجزء من وظائفها وتكالييفها الشرعية بما يجعل منها دولة رفاهية وبامتياز.

وقد حلل الباحث هذه العوامل المستقلة وبيّن أثرها في المتغير التابع وفق منطق التحليل الدالي الذي تقوم عليه النظرية الاقتصادية، واثبت أن النظام الإسلامي الذي يوفر نظاماً معيارياً للأسعار والتوزيع يحقق شروط التخصيص الأمثل، وهو ما اعتبره الباحث برهنة لفرضية الدراسة المشار إليها سابقاً.

خاتمة

يستحق هذا الكتاب أن يصنف في مرتبة الأبحاث الجادة والتميزة في حقل الاقتصاد الإسلامي، ويسهم إسهاماً جيداً في الجهود المبذولة لصياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية بشكلها المنشود، بل قد يكون خطوة نحو تقديم نموذج معاصر للتحليل الاقتصادي الإسلامي، خاصة وأن الباحث نجح إلى حد معقول في الربط بين أصالة الأفكار - من خلال التأصيل الشرعي لها - ومعاصرتها - من خلال التعامل العلمي معها وربطها بالتطور الحاصل في النظرية الاقتصادية، وقدم الباحث خدمة لمكتبة الاقتصاد الإسلامي بجمعه بين دفتي كتابه مادة متخصصة ومنكاملة ومقارنة في الأسعار وتخصيص الموارد، وهذا انجاز يشهد للكاتب بسعة الاطلاع والتمكن من تخصصه، فنتمنى له التوفيق والمزيد من العطاء.